

المرافقة المقاولاتية في الجزائر من خلال الدعم الجبائي

أ. / قاسي فاطمة الزهراء*

Abstract:

Depuis le milieu des années quatre-vingt :l'Algérie a entame des réformes de la taxe dans le cadre des réformes économiques : visant à corriger les déséquilibres structurels qu'a subi l'économie algérienne .Egalement , l'Algérie a applique plusieurs programmes économiques visant à augmenter la productivité et réduire le chômage ainsi de suivre le rythme des évolutions technologiques mondiales en adoptant la politique d'accompagnement entrepreneurial.

Grâce à cette présentation, nous allons essayer de montrer l'importance de la politique d'accompagnement a travers la législation fiscale moderne pour l'année 2014.

Les mots clés: Accompagnement entrepreneuriale, Loi fiscale, Algérie.

ملخص:

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بإصلاح ضريبي ضمن سياق الإصلاحات الإقتصادية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي كان الإقتصاد الجزائري يعاني منها، وأيضاً قامت الجزائر بتطبيق عدة برامج إقتصادية تهدف إلى زيادة الإنتاجية وتقليص البطالة، آخرها توجه الجزائر لإقتصاد المقاوله مواكبة مع التطورات العالمية والتكنولوجية، وتبنت لدعم المقاولات سياسة المرافقة المقاولاتية من خلال هذه المداخلة سنحاول تبين موقع الجباية من سياسة المرافقة المقاولاتية اعتماداً على التشريعات الجبائية الحديثة لسنة 2014.

الكلمات المفتاحية: المرافقة المقاولاتية، التشريع الجبائي، الجزائر.

مقدمة:

تزايد الإهتمام بدراسة السياسة الجبائية والتأثيرات التي قد تترتب عن استخدامها كأسلوب لتوجيه الإقتصاد وكأداة لتمويل التنمية خاصة بعد أزمة الكساد 1929 م، حيث تطور دور الدولة من دولة حارسة ذات مهام محددة إلى دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي بهدف خلق التوازن وتحقيق الإستقرار، وقد كان دور الدولة بدءاً من هذه المرحلة ترجمة لأراء بعض الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة توسع وظائفها مؤكدين على أنها الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون خراب المؤسسات الإقتصادية. وفي هذا الإطار، تم الاعتناء بالسياسة الجبائية لاعتبارها إحدى أهم رموز السيادة ومظهر السلطة، فهي تتواجد في كل النظم الاقتصادية المعاصرة بأشكال ومضامين مختلفة وتشارك في كونها أداة تمويلية هامة وحيوية ومصدراً رئيسياً لإيرادات الدولة خاصة منها الدول السائرة في طريق النمو.

إن الجزائر لا تعدو أن تكون سوى واحدة من هذه الدول التي تبنت النظام الاشتراكي لحقبة زمنية قاربت العشرين، غير أنها لم تستطع الوصول إلى التنمية المنشودة، ليعرف اقتصادها عدة هزات إحتلالية كان أشدها أزمة النفط 1986، حيث تراجع الإقتصاد الوطني ليعرف أزمة خانقة، والمخرج من هذه الوضعية يكمن في تحقيق أكبر نسبة نمو في جميع المجالات، أي العمل من أجل تحقيق تنمية إقتصادية شاملة، والتي لا تتحقق إلا باللجوء إلى الإستثمار الذي يتضمن زيادة في الإنتاج، التشغيل، الدخل...الخ.

وتبنت لتحقيق ذلك عدة إصلاحات مدعمة تهدف إلى إرساء قواعد السوق في ظل نظام اقتصادي حر بمساعدة من الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي شريطة تتبع برنامج اقتصادي يشرف على إعداد ورعايته وكذا تمويله، وقصد التكيف مع الواقع الجديد. وفي هذا الإطار عمل الجزائر على إصلاح سياستها الجبائية من خلال إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية وتوسيع قاعدتها، والسعي لمضاعفتها وتفعيلها في تمويل الميزانية العامة للدولة، فقد أضفت هذه الإصلاحات تغييرات كبيرة على مختلف الضرائب والرسوم من حيث الكم والنوع، أملة في أن يحقق الإصلاح الذي انتهجته مع بداية التسعينات من القرن الماضي بقانون الإستثمار لسنة 1993.

مما سبق عرضه تتمثل مشكلة البحث في طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ماهي الإجراءات الجبائية التي اتبعتها الجزائر في إطار المرافقة المقاولاتية؟**

انطلاقاً من الإشكالية المقدمة، ولكي نتمكن من حلها ومناقشتها في هذا البحث، نضع الفرضيات التالية:

- نشر الثقافة الجبائية هي الخطوة الأولى لنجاعة الدعم الجبائي للمقولة؛
- وإرساء ثقافة الإبداع والمبادرة الإقتصادية وسيلة مهمة لنشر المقولة ونجاح الدعم الجبائي.

(1) الطرح النظري للمرافقة المقاولاتية:

أصبح مفهوم المقاول شائع الإستعمال ومتداول بشكل واسع خاصة مع انتشار مسألة المبادرة الفردية والإبداع الفكري، ويعد "بيتر دراكر" Peter Drucker من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الإقتصاديات الحديثة من إقتصاديات التسيير إلى إقتصاديات مقاولاتية، تتأثر المقاولات بالمناخ الطبيعي، الإقتصادي، الإجتماعي والهياكل والبنية التحتية للدولة التي تنشط بها، وحتى مدى وجود وقرب المنشآت والإدارات العمومية من المركز الإجتماعي للمقاول لأن كل هذه العوامل تساعد على نجاح المقاول الذي هو الهدف المرغوب، يعتبر مفهوم مرافقة المؤسسات الصغيرة الناشئة من أهم الآليات الجديدة المبتكرة لترقية المؤسسات الصغيرة.

و"لقد أدى التقدم التكنولوجي، وما أفرزته العولمة من مظاهر مختلفة إلى خلق مناخ اقتصادي تنافسي شديد التعقد، أصبح من خلاله قرار إنشاء مؤسسة صغيرة قرار استراتيجي صعب للغاية، لا يمكن اتخاذه إلا بتوافر ضمانات كافية لنجاح المشروع، وذلك بسبب تعقد مسيرة إنشاء وتنمية المؤسسات نتيجة المشاكل الفنية والإدارية ومشاكل المحيط الخارجي، وبالتالي جاء مفهوم المرافقة كإجراء جديد لترقية المؤسسات الصغيرة عن طريق مجموعة من الهيئات المتخصصة التي تعمل على دعم الروح المقاولاتية"¹.

(1-1) مدخل المرافقة المقاولاتية:

المقاول مصطلح حديث الإستعمال وعرفه الإقتصاديون بطرق ووجهات نظر مختلفة، فمنهم من نظر إليها من الجانب المالي ومن عرفها حسب حجمها الإقتصادي (عدد العمال ورأس مالها الإجتماعي). والمرافقة المقاولاتية مدعم لإنشاء المؤسسات وفق تصور منهجي يريده المقاول².

✦ تقديم المقاول:

كان الإستخدام الأول لكلمة المقاول سنة 1723 من أجل وصف الأشخاص الذين يتميزون بصفة المبادرة والإبداع الفكري في عدة مجالات لتسيطر على المجال الإقتصادي، وقد تعددت التعاريف التي قدمها الباحثون للمقاول، ومنها:

- يمكن تعريف المقاول بأنها حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة³، ومن جهة أخرى أصبح موضوع الروح المقاولاتية يشكل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب لأنه يمس مشكلة البطالة، فهذا المفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط فالأفراد الذين يملكون روح المقاول لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الإنفتاح والمرونة⁴؛
- هناك مجموعة من المقاربات التي تعرف المقاول منها المقاربة الوصفية التي سعت لفهم دور المقاول في الإقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الإقتصادية في تحليلاتها، المقاربة السلوكية التي سعت لتفسير نشاطات وسلوكيات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة، وأخيرا المقاربة المرحلية التي حللت ضمن منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطية التي تشجع أو تمنع وتعيق الروح

المقاولاتية، وتعرف المقاربة المرحلية المقولة على أنها مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة إتخاذ قرار الدخول لمجال المقولة وهذا الأخير تسبقه مرحلة تسمى بمرحلة التوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة؛

- تحدث "جوزيف شمبتر" "Joseph Schumpeter" عن خلق القيمة، فهي تدرج هذا المفهوم كمبدأ أساسي للمقولة، والذي يتحدث عن درجة الإبداع، أو القيمة المخلوقة عن طريق المنظمة وبدفع من الفرد، الذي يدخل في حركية التعبير على المستوى الشخصي، ونقول عن الوضع بأنه مقاولاتي مادام هناك حركية في التعبير المتلازمة بين الفرد ووسائل خلق القيمة⁶؛

- المقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل -إذا كان لديه الموارد الكافية - على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التيسيرية، والقدرة على الإبداع. وبهذا يقود التطور الاقتصادي للبلاد⁷.

ويمكن الإستنتاج أن المقولة هي توظيف لمجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة أفراد ومحاولة استغلالها، وذلك بتطبيقها على شكل استثمار في رؤوس أموال بإيجاد أفكار مبتكرة، جديدة، إضافة إلى وجود هيكل تسيري تنظيمي، وتوفير روح مقاولاتية من خلال أسباب عدو (التحفيز، ردود أفعال، التخطيط واتخاذ قرارات التنظيم والمراقبة)، كما أن هناك أربع أماكن ترسخ فيها هذه الثقافة هي: العائلة، المدرسة، المؤسسة والمحيط.

✦ تقديم المرافقة المقاولاتية:

عملية إنشاء مقولة عملية معقدة وصعبة وتحتوي على العديد من المخاطر خاصة في الدول النامية، لذا أصبح من الضروري مرافقة المقاول⁸ من طرف هيئة ذات خبرة وقدرة معلوماتية ومالية. وقد تعددت تعاريف المرافقة المقاولاتية نذكر منها:

- المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد منتظمة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به⁹؛

- وتعرف المرافقة أيضا بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة¹⁰؛

- والمرافقة هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص (أو فريق) مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار¹¹

ومنه، يمكن الإستنتاج مما سبق أن المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الاستقبال، الإعلام، النصح، التكوين، الدعم اللوجيستيكي، التمويل، الإنشاء والمتابعة للمؤسسات الجديدة.

2-1) منهاج المرافقة المقاولاتية في الجزائر:

المقولة وحدة اقتصادية ذات قدرات مالية محدودة يسعى منشؤها إلى تحقيق ربح والإستمرار في تحقيقه والتوسع حتى تصبح هذه المقولة مؤسسة كبيرة، وهي تتمركز حول الإبداع الفكري والإقتصادي حول يقوم المقاول بتحويل الفكرة إلى مؤسسة اقتصادية صغيرة. أما المرافقة المقاولاتية فهي مساعدة المقاول على إنشاء وتحويل أفكاره إلى مقولة وتمويله ودعمه حتى ينجح من خلال هيئات مخصصة لذلك، وهذا من أجل مساعدة الإقتصاد على امتصاص البطالة وتسريع ونيرة النمو الإقتصادي.

خدمات هيئات المرافقة المقاولاتية:

هناك خدمات تقدمها هيئات المرافقة قبل البداية في المشروع من خلال التوجيه والتشجيع حيث تساعد هيئات المرافقة المقاول على إختيار الطريقة المناسبة لتنفيذ مشروعه، ومساعدته في إجراء دراسة الجدوى لمشروعه، كما تقوم الهيئة المرافقة بالتكوين المجاني للمقاول فيما يخص طرق التسيير والجانب المالي لإنشاء مشروع وتسييره، وهذا من خلال ورشات تنظمها الوكالات المكلفة بالمرافقة. أما بعد انطلاق المشروع تقوم الوكالة بالتشجيع والرقابة من خلال متابعة مرحلة تنفيذ المشروع ومرحلة استغلال المشروع، إذ يقدم المقاول كشف بحالة تقدم الأعمال كل فترة محددة، المتابعة والتقييم من خلال التقارير التي يقدمها المقاول، وفي حالة حاجته للمساعدة أو التوجيه تكون الوكالة جاهزة لتقديم هذه المساعدة، كما تحتاج هذه المقاولات لمؤسسات لضمان المخاطر وهذا من خلال إنشاء وكالات أو صناديق متخصصة في ضمان مخاطر المقاولات المنشأة في إطار المرافقة، لأن شركات التأمين الخاصة لا يمكنها تأمين مخاطر هذه المقاولات لكبر حجم المخاطرة.

توجد في الجزائر عدة هيئات دعم للمقاولات لكل منها شروطها وخصائصها، هذه الهيئات هي:

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؛
 - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
 - الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
 - والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.
- ارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة على ثلاثة محاور أساسية:
1. الدعم المالي: لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع؛
 2. تطوير شبكات النصح والتكوين: في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة وغيرها؛
 3. والدعم اللوجيستيكي: توفير مقر لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة أو معقدة حسب المشروع الصغير وتقوم بهذه العمليات من خلال الإنفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.

✚ مراحل المرافقة المقاولاتية:

ذكرنا سابقا مختلف الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة المقاولاتية، من خلال الإستماع لمختلف أفكار المقاولين وتقييمها وتوجيه المقاول نحو الطريق الأفضل لتنفيذ مشروعه، ثم تأتي مرحلة التمويل والمتابعة من أجل ضمان نجاح هذه المقولة. وعموما أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة، تتمثل هذه الخدمات خلال كل مرحلة فيما يلي:

✚ 1- الإستقبال:

عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة الإستقبال، ويختلف شكل الإستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول (حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول لتحليل وتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، المنتج، السوق...). تقوم مرحلة الإستقبال في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع، احتياجات المشروع، التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع.

عملية الإستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان لاستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

✚ 2- المرافقة خلال الإنشاء:

إنشاء المقولة هي أصعب مرحلة بالنسبة للمقاول لذا تقوم هيئات المرافقة بمساندة المقاول في هذه المرحلة بقوة. وتتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:

- إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع الذي يتمثل في خطة عمل تتضمن:

- ✓ تقديم صاحب المشروع؛
- ✓ وصف المشروع؛
- ✓ وصف السلعة أو الخدمة؛
- ✓ السوق؛
- ✓ رقم الأعمال؛
- ✓ الوسائل التجارية؛
- ✓ وسائل الإنتاج؛
- ✓ الملف المالي (جدول حسابات نتائج تقديري، الاحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل، مخطط الخزينة، الرسم على القيمة المضافة TVA، عتبة المردودية)؛

- البحث عن الوسائل المالية: (قروض، إعانات، مساعدات،...)
- القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية؛
- والمرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.

إن هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة، إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة لأخرى، فهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع، وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد الأدنى من الأبعاد الفردية (الخصوصية)، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع¹².

3- المرافقة بعد الإنشاء (المتابعة):

القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها، ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية إسترجاع الأموال المقرضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

- التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية؛
- الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الإتصال؛
- الرؤية الإستراتيجية؛
- وأسئلة مختلفة: العقود، المناقصات... إلخ.

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل. وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم اجتماعات إعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة، طرق التوظيف، تأمين الممتلكات والأشخاص، الإعفاءات،... إلخ. هناك اختلافات كبيرة بين المرحلتين، من مدة المرافقة، الإجراءات المتبعة والأدوات والوسائل المستخدمة، وترجع هذه الاختلافات إلى أسباب:

- السبب الأول هو قلة التمويل المخصص للمتابعة بعد الإنشاء؛
 - أما السبب الثاني مرتبط بالكفاءات الواجب تجنيدها من أجل تأمين المتابعة بعد إنشاء المشاريع الجديدة¹³؛
 - والسبب الثالث يكمن في خصوصية هذه المرحلة، فالمتابعة بعد الإنشاء تقتضي إجابة المرافقين على الأسئلة المطروحة من طرف أصحاب المشاريع¹⁴.
- نصل في النهاية، إلى أنه حتى هذه الهيئات تعاني من مشكل كبير وهو صعوبة الحصول على الكفاءات اللازمة لمرافقة المشاريع، مما يؤدي إلى صعوبة تطوير الخدمات التي تقدمها. وعليه، تواصل الدولة دعم المرافقة المقاولاتية من خلال عدد من المعارض والملتقيات والندوات والصالونات قصد التعريف بمختلف الأجهزة الخاصة بالتشغيل واستحداث المؤسسات المصغرة، على غرار الوكالة الوطنية للتشغيل، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وكذا الامتيازات والتسهيلات الممنوحة لمختلف الشرائح الاجتماعية في إطار هذه الأجهزة.

وبذكر الصالونات، نظمت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الطبعة الرابعة للصالون الوطني للتشغيل "سلام 2014" تحت شعار «المؤسسة المصغرة في قلب التنمية المحلية»، وذلك خلال الفترة من 19 إلى 25 فيفري 2014، بقصر المعارض الصنوبر البحري، وهذا بهدف دعم تنمية روح المبادرة المقاولاتية القائم على جهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بغرض مرافقة وتمويل ودعم حاملي المشاريع في مجال إنشاء المؤسسات المصغرة من خلال تطوير إجراءات ترقية ونشر روح المقاولاتية في المجتمع ومساعدة ومرافقة الشباب من أجل إنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، إضافة إلى منح امتيازات مختلفة تتمثل في قروض بدون فائدة، تمويل بنكي بدون فائدة وامتيازات جبائية وشبه جبائية وتسهيلات

أخرى خلال كل مراحل مرافقة إنجاز المشروع. وُمثّلت فرصة لأصحاب المشاريع المستفيدين من الأجهزة المذكورة، للالتقاء وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم والتعريف بمؤسساتهم وعرض منتجاتهم وخدماتهم، إضافة إلى ربط العلاقات التجارية فيما بينهم ومع مختلف المتعاملين الاقتصاديين. وهي مناسبة للشباب، سواء من العارضين أو الزوار، للتعرف على الهيئات والإدارات والشركاء المتدخلين في عالم الشغل ومجال استحداث المؤسسات المصغرة مثل البنوك، مصالح الضرائب والجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، هيئات الضمان الاجتماعي وغيرها. وشارك في الطبعة أكثر من 310 مؤسسة مصغرة إلى جانب المؤسسات المكلفة بتنفيذ برامج التشغيل وإحداث الأنشطة، وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية للتشغيل. ويعمل الصالون على¹⁵:

- مشاركة مختلف القطاعات الوزارية والغرف المهنية المعنية، إضافة إلى الشركاء المتعاملين مع أجهزة إحداث المؤسسات المصغرة والتشغيل، على غرار المؤسسات البنكية، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، إدارة الضرائب، المركز الوطني للسجل التجاري، الجمارك ومختلف الهيئات تحت وصاية قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- تنظيم العديد من الأنشطة والتظاهرات لفائدة العارضين والزوار منها زيارات يومية موجهة للطلبة الجامعيين والشباب المتربصين في معاهد ومراكز التكوين المهني، ورشات تكوينية حول مفهوم المقاولاتية ومسار استحداث مؤسسة مصغرة وتقنيات تحرير السيرة الذاتية، إضافة إلى محاضرات حول نظم المعلومات في المؤسسات الجزائرية، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة على المؤسسة، والحلول الضرورية لمواجهة عولمة الأسواق.

(2) الدعم الجبائي للمرافقة المقاولاتية في الجزائر:

تقع على عاتق المؤسسات الاقتصادية بكل أحجامها عدة أعباء وتكاليف منها الأعباء الجبائية، إذ يعتبر الدين الجبائي دين ذو إمتياز يصفى أولا في حالة حل الشركة أو إفلاسها لما للضرائب من أهمية ودور في تمويل ميزانية الدولة وتمويل المشاريع الاجتماعية. وبما أن المقاوله هي مؤسسة صغيرة تسعى لتحويل فكرة إلى مشروع إقتصادي بموارد عادة ما تكون محدودة أو ممولة من طرف الدولة، فيجب تخفيف العبء عليها خاصة في سنوات المقاوله الأولى حتى تثبت المقاوله نفسها في السوق وتنجح في إيجاد لنفسها مكانة في السوق حتى نفرض عليها ضرائب.

(1-2) الإعفاءات الجبائية المقدمة:

تقديم الدعم المالي لوحده للمقاولات غير كافي بدون الحرص على نجاح المقاوله من خلال الدعم المعرفي وتخفيف تكاليف تشغيل المقاوله التي تشكل الضرائب جزء كبير منها، لذا وجب على هيئات الدعم تقديم دعم جبائي لهذه المقاولات. ومن أجل تخفيف الأعباء على المقاولين المستفيدين من دعم إحدى الهيئات المذكورة، قامت الدولة الجزائرية بتشريع إجراءات جبائية خاصة بهذه المقاولات.

⊕ الضريبة على الدخل الإجمالي:

لكل فرد دخل معين يقات منه ويؤدي حاجياته به، تكون مصادر هذا الدخل مختلفة حسب نشاط الفرد (وظيفة، تأجير عقار، فلاحه، مهنة حرة، نشاط صناعي أو تجاري)، هنا تظهر أهمية الضريبة على الدخل الإجمالي إذ هي تمس كل أنواع الدخل. وفقا للمادة 13 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تستفيد الأنشطة الممارسة في إطار هيئات الدعم المذكورة سابقا من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال، ولمدة ستة سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها. وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة. إذا كانت هذه الأنشطة تتواجد في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، تكون فترة الإعفاء 10 سنوات.

⊕ الضريبة على أرباح الشركات:

الشركة هي شخص معنوي له استقلالية مالية وذمة مستقلة عن مؤسسها لذا قام المشرع الجبائي بوضع ضريبة خاصة بها، ومنه هذه الضريبة تمس الأشخاص المعنويين الذين يحققون أرباح. وفقا للمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تستفيد الأنشطة الممارسة في إطار هيئات الدعم المذكورة سابقا من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال، ولمدة ستة سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها. وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة. وإذا كانت هذه الأنشطة تتواجد

في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، تكون فترة الإعفاء 10 سنوات.

✦ الرسم على النشاط المهني:

هذا الرسم يمس كل شخص معنوي أو اعتباري يمارس نشاط في الجزائر، وهو يوجه لتمويل الجماعات المحلية لزيادة إيراداتها وتعزيز استقلاليتها المالية عن الهيئة الوصية.

تستفيد الأنشطة الممارسة في إطار هيئات الدعم المذكورة سابقا من إعفاء كلي من افلرسم على النشاط المهني لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال، ولمدة ستة سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها.

وتتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة. وإذا كانت هذه الأنشطة تتواجد في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، تكون فترة الإعفاء 10 سنوات.

✦ الرسم العقاري:

الرسم العقاري هو رسم يفرض على كل عقار مبنى أو غير مبنى يكون ملكية خاصة وهذا الرسم أيضا يوجه لتمويل الجماعات المحلية.

وفقا للمادة 252 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تستفيد الأنشطة الممارسة في إطار هيئات الدعم المذكورة سابقا من إعفاء كلي من الرسم العقاري لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال، ولمدة ستة سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها. وإذا كانت هذه الأنشطة تتواجد في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، تكون فترة الإعفاء 10 سنوات.

تنص المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أن على المكلفين بالضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني إعادة استثمار قيمة هذه الإعفاءات في أجل قدره 4 سنوات ابتداء من اختتام السنة المالية الأولى. وعند إنتهاء الفترات المذكورة سابقا يمكن للمقاول أن يحصل على تمديد في هذه الإعفاءات، عند تقديمه تقرير إيجابي حول أدائه وأرباحه.

2-2) تطور عدد المقاولات في الجزائر نتيجة سياسة الدعم:

في ظل معدلات البطالة المرتفعة خاصة بين الشباب والذي معظمه مؤهل ولديه شهادات جامعية، ومن أجل تشجيعه على المبادرة بإنشاء مقولة يستغل فيها فكرة إبداعية ومعلوماته ومهاراته وتوفير شغل لنفسه وعلى المدى الطويل لغيره، قامت الدولة الجزائرية بتوفير عدة هيئات الدعم وتوفير تحفيزات ودعم جبائي. وفي ظل هذه التحفيزات الجبائية، قام العديد من المواطنين بإنشاء مقاولات لتجنب البطالة، وهو ما يوضحه التالي:

الجدول (1): حجم المقاولات المنشأة من 2008 إلى 2013

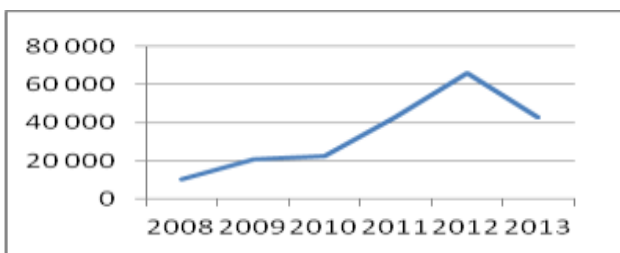
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
حجم المقاولات	10634	20848	22641	42832	65812	43039	292186
نسبة الزيادة		96%	9%	89%	54%	35%	

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،

<http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistique>

نلاحظ من الجدول أن عدد المقاولات قد تزايد من سنة لأخرى، إذ نجد أن عدد المقاولات من 2008 إلى 2009 زاد بنسبة 96%، أما في السنة الموالية فكانت 9% لتصل في سنة 2011 نسبة 89% ثم نرى في سنة 2012 أن نسبة الزيادة كانت 54%، ثم في سنة 2013 نلاحظ انخفاض بنسبة 35%. والمنحنى الموالي يوضح أكثر تزايد وانخفاض المقاولات في الفترة 2013-2008:

شكل: تطور المقاولات في الجزائر بين 2008-2013



المصدر: من إنجاز الباحثة حسب معلومات الجدول رقم (01)

يمكن إرجاع سبب ارتفاع عدد المقاولات من 2009 إلى 2010 إلى تسهيل عملية التمويل والدعم الحكومي بسبب الانتخابات الرئاسية لسنة 2010 وهذا لكسب طبقة الشباب الذي كانت تبلغ نسبة بطالته 10.2%، أما سنة 2011 فالسبب هو الحالة الأمنية التي كانت تمر بها الجزائر إثر الاحتجاجات الشعبية بعد ارتفاع كبير في أسعار المواد الإستهلاكية وانتشار البطالة، حيث بلغت نسبة التضخم 4% والبطالة 9.8%، ولتجنب تفاقم الوضع الإجتماعي في الجزائر استمرت الحكومة في تسهيل ودعم إنشاء مقاولات خلال سنة 2012 أين بلغت نسبة الزيادة ذروتها كما يظهر ذلك في المنحنى، أما عن سنة 2013 فنلاحظ أن نسبة المقاولات المنشأة قد انخفضت بنسبة 35% وهذا لتوجه الدولة إلى محاربة مشكلة السكن وفتحها لمشاريع "عدل 2013" و"عدل 2001 و2002" مما قلل من دعمها لإنشاء مقاولات.

يبين الجدول تطور المقاولات من سنة لأخرى بشكل عام أي دون تحديد نصيب كل قطاع من حجم الزيادة في عدد المقاولات الجديدة، لذا سنتطرق لهذه النقطة من خلال الجدول الآتي الذي يوضح حجم الزيادة في عدد المقاولات في كل قطاع:

الجدول 02: تطور المقاولات في الجزائر بين 2008-2013 حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع المئة	الزراعة والصيد	الصناعة التقليدية	الاشغال العامة	الصناعة	الخدمات	المجموع
2007	10.668	13.380	4.013	6.333	51.986	86.380
2008	814	1.881	933	1.247	5.759	10.634
2009	1.467	3.455	2.078	1.685	12.163	20.848
2010	2.222	3.264	2.794	1.542	12.819	22.641
2011	3.686	3.559	3.672	2.118	29.797	42.832
2012	6.705	5.438	4.375	3.301	45.993	65.812
2013	8.225	4.900	4.347	3.333	22.234	43.039
المجموع	33.787	35.877	22.212	19.559	180.751	292.186

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،

<http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistique>

من الأرقام المذكورة في هذا الجدول، نلاحظ أنه لا توجد وتيرة نمو معينة ولا نمط محدد لنمو المقاولات في القطاعات، إذ نلاحظ ارتفاع من سنة لأخرى في أحد القطاعات وانخفاض في قطاعات أخرى.

ونستنتج من هذا الجدول أن قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات التي يتوجه إليها المقاولين الجدد للإستثمار، إذ نلاحظ أن في كل سنة يكون حجم المقاولات التي أنشئت في هذا القطاع هي الأعلى، ويمكن إرجاع هذا الوضع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- معوقات قانونية كتعدد القوانين والأنظمة وعدم استقرارها إذ تتغير بسرعة ودوريا، وأحيانا فهم وتطبيق القانون بشكل خاطئ أو حتى الفساد في تطبيقه خاصة في قوانين الشركات وطرق تأسيس الشركات لذا يفضل المقاولين قطاع الخدمات على الإستثمار في الصناعة أو الزراعة؛

- معوقات اليد العاملة حيث هناك ندرة في اليد العاملة المؤهلة وذات الخبرة العلمية الكافية؛

- معوقات التسويق والمنافسة وذلك بسبب غياب رقابة صارمة للسوق، وارتفاع تكاليف التسويق؛

- والفساد وسيطرة فئة معينة على بعض القطاعات واحتكارها مما يصعب اقتحامها من طرف المقاولين الجدد.

ويمكن القول في الأخير أن الحكومة الجزائرية تحاول الدعم بكل قدراتها المقاولات الجديدة، لكن يبقى تطور المقاولات لا يرقى لمستوى التوقعات وهذا لأسباب عديدة ذكرنا منها فيما سبق. لكن بالرغم من أن يعتبر الاقتصاد الجزائري يعتبر أكثر ايجابية من حيث التسهيلات والمزايا التي يمنحها في مجال المقاولاتية، إلا أن المشاكل البيروقراطية، سيما على مستوى تمويل المشاريع تشكل العائق الرئيسي أمام تطوير هذا النشاط¹⁶.

خاتمة:

المرافقة الموقالاتية موضوع شيق لتشعبه وعلاقته بعدة ميادين، إذ الموقالة تعتبر أصغر وحدة إقتصادية ناشطة كانت بدايتها فكرة مبدعة سعى الموقال لتنفيذها بدعم من هيئات مختلفة، والهدف من هذا الدعم هو تحقيق نمو سريع وخفض البطالة.

ركزت الدراسة على تحليل السياسة الجبائية وموقعها من سياسة المرافقة الموقالاتية، ولقد توصلنا في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تشكل السياسة الجبائية إحدى أدوات السياسة الإقتصادية، ويرتكز تحديدها على خصوصية القطاعات والوضع الإقتصادي والسياسي للدولة؛
- إن الحوافز الجبائية كثيرا ما تكون موضع إمكانية تعرضها للإستغلال من جانب بعض الشركات القائمة بإجراء عملية إعادة تنظيم صورية؛
- يجب أن ندرك انه لنجاح الحوافز الجبائية في جذب الإستثمارات يجب توفر الأمن والإستقرار في الدولة.
- بخصوص فعالية السياسة الجبائية في الجزائر فقد ظهر أثر مساهمتها جليا من خلال النتائج التي أثبتتها الإصلاح، إذ عمل على تصحيح الوضع الإقتصادي من خلال التحفيز الإستثماري وتوسيع قاعدة الإنتاجية، وبالتالي تقليص حجم البطالة ورفع مستوى النمو واستعادة التوازنات تدريجيا؛
- وتعتبر فعالية السياسة الجبائية رهن بمدى محاربة المعوقات التي تؤدي إلى انحرافها على المسار وتحول دون بلوغ الأهداف، وانتهاج إستراتيجية للاقتصاد، وتحقيق تنسيق جبائي(محلي ودولي)يضمن تقليل الضرر المالي للخزينة العمومية.

على ضوء دراستنا لموضوع البحث، وبعد استعراضنا لنتائج المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم الإقتراحات والتوصيات التالية:

- إصلاح النظام الجبائي عملية معقدة تتطلب عموما تغييرات في نواحي عدة، بدءا من الإدارة الضريبية من خلال تبسيط وتوضيح آليات العمل واختصار الكثير من الإجراءات والزمن اللازم للتكليف والتحصيل؛
- ينبغي أن ينبثق الإصلاح الجبائي قوانين جبائية مستقرة قدر الإمكان من خلال تقليل التعديلات المتكررة والتعديل المتكرر في التشريع الجبائي يخيب أمل المستثمرين ويجعل من الصعب عليهم فهم القوانين والإلتزام بها وتستغل التعديلات لتهرب الجبائي والتحايل في بعض الأحيان؛
- تحقيق الانسجام الداخلي بين القطاع العام والخاص في مجال وضع السياسة الاستثمارية الوطنية والإشراف على تنفيذها بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية؛
- التسهيل وتبسيط الإجراءات الاستثمارية مثل تبسيط الإجراءات في إصدار تراخيص إقامة المشاريع الإستثمارية والحصول على الأرض وإجراءات الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي؛
- وتحديث وتطوير آليات الحصول على المعلومات الدقيقة والواضحة.

الهوامش والمراجع:

1 قوجيل محمد & بوغابة محمد حافظ، «المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة: تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول «إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و19 أفريل 2011.

2 ارجع إلى:

- FAYOLLE Alain, «Le métier de créateur d'entreprise, ed. Organisation», Paris, 2003, pp. 54-60.
- GRANGER Marie & BELLAHSEN Daniel, «Votre profil d'entrepreneur: Révélez vos talents d'entrepreneur!», ed. Eyrolles, Paris, 2011, pp. 1-4.

3 LAVIOLETTE Eric Michael & LOUE Christophe, «Les compétences entrepreneuriales», 8^{ème} congrès international Francophone: L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Suisse :Haute école de gestion Frigourg, les 25-27 Octobre 2006.

4 العربي تيفاي، «دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية»، مداخلة في الملتقى الدولي حول «المقاولاتية: التكوين وفرص العمل»، أيام 6-8 أفريل 2010، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر.

5 الإقتصاديون المنظرون في الإقتصاد الجزئي هم الذين اهتموا بهذا الدور للمقاول مثل آدم سميث.

6 حسين رحيم، «نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة سطيف، العدد 2003/02، ص ص 168-185.

7 خذري توفيق & حسين بن الطاهر، «المقولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول «واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05 و06/05/2013.

8 "جون باتيست ساي" Jean-Baptiste Say هو أول من أصطلح تسمية مقاول.

9 سعاد نائف برونوطي، «إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة»، ط. دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 82.

10 عبد السلام أبو كحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي & رسمية زكي، «حاضنات الأعمال: فرصة جديدة للإستثمار وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 10.

11 DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert & VALLAT David, «L'appui a la création d'entreprise ou d'activité», Etude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes, Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, Paris, mai, 2002, pp. 47-48.

12 قانون 08-13 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014 (العدد 2013/68 من الجريدة الرسمية).

13 في الواقع من الصعب توفير كل هذه الكفاءات، وهو أمر يتحقق نادرا في بعض هيئات المرافقة، بالإضافة إلى ذلك من الصعب إيجاد أشخاص يمتلكون معارف عميقة في كل هذه المجالات.

14 تغطي هذه الأسئلة مجال واسع ومعقد من المشاكل (مع العمال، التسديد للزبائن، تسييرية واجتماعية...)، حيث انه عادة ما يطلب المقاولون أجوبة دقيقة عن هذه المشاكل، وبالتالي يجب أن تركز المتابعة بعد الإنشاء على علاقة تشاورية بين المؤسسة وجهاز المرافقة.

15 وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، فيفري 2014.

16 مقال، «البيروقراطية العائق الرئيسي لتطوير المقاولاتية في الجزائر»، 2014/05/20،

<http://www.alg360.com/>